

Distr.: General
26 March 2018
Arabic
Original: French

اتفاقية حقوق الطفل



لجنة حقوق الطفل

قرار اعتمده لجنة حقوق الطفل بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات

بشأن البلاغ رقم 2017/10 **

المقدم من:	س. ك. س.
الأشخاص المدعى أنهم ضحايا:	ب. س. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س.
الدولة الطرف:	فرنسا
تاريخ البلاغ:	5 كانون الثاني/يناير 2017
تاريخ اعتماد هذا القرار:	25 كانون الثاني/يناير 2018
الموضوع:	إخلاء أسرة لديها أطفال من مخيم للروما
المسائل الإجرائية:	عدم تطابق البلاغ مع أحكام العهد من حيث الاختصاص الزمني
المسائل الموضوعية:	مصالح الطفل الفضلى، والحق في السكن، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتمييز القائم على أساس الانتماء الإثني
مواد الاتفاقية:	2 و3 و4 و27(3)، و28 و37(أ)
مادة البروتوكول الاختياري:	7(ز)

* اعتمده اللجنة في دورتها السابعة والسبعين (15 كانون الثاني/يناير - 2 شباط/فبراير 2018).

** شارك في النظر في هذا البلاغ أعضاء اللجنة التالية أسماءهم: السيدة سوزان أهو أسوما، والسيدة أمل سلمان الدوسري، والسيدة هند أيوبي إدريسي، والسيد جورج كاردونا للورنس، والسيد برنارد غاستو، والسيدة أولغا أ. حازوفا، والسيد حاتم قطران، والسيد جهاد ماضي، والسيد بنيام داويت مزومور، والسيد كلارنس نيلسن، والسيد ميككو أوتاني، والسيد لويس إرنستو بيدرنيرا رينا، والسيد خوسيه أنجيل رودريغيز ريبس، والسيدة كيرستن سانديبرغ، والسيدة آن ماري سكيلتون، والسيدة فيلينا تودوروفا، والسيدة ريناتي وينتر.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-04682(A)

1804682

1-1 صاحبة البلاغ، السيدة س. ك. س.، هي مواطنة رومانية تنتمي إلى أقلية الروما الإثنية من مواليد سنة 1972. وهي تقدم هذا البلاغ بالنيابة عن ابنتها ب. س. س.، المولودة في 22 آذار/ مارس 2005، وابنها ك. أ. س. المولود في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وحفيدها، ك. م. س.، المولود في 14 حزيران/يونيه 2011. وتؤكد أن ب. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س. وقعوا ضحايا لانتهاك المواد 3 و4 و24 و27(الفقرة 3) و28 و37(أ)، وكذلك المادة 2، مقروءة بالاقتران مع المواد 3 و4 و24 و27(الفقرة 3) و28 و37(أ) من الاتفاقية. ويمثل صاحبة البلاغ محام. وقد دخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ في الدولة الطرف بتاريخ 7 نيسان/أبريل 2016.

1-2 وفي 16 حزيران/يونيه 2017، قررت اللجنة، وهي تتصرف من خلال فريقها العامل المعني بالبلاغات، أن تنظر في مسألة مقبولية البلاغ بمعزل عن أسسه الموضوعية.

الوقائع كما عرضتها صاحبة البلاغ

1-2 صاحبة البلاغ وأفراد أسرتها، الذين ينتمون جميعاً إلى مجتمع الروما، غادروا رومانيا باتجاه فرنسا في تاريخ غير محدد. وبعد إخلاء صاحبة البلاغ وأفراد أسرتها في 31 آذار/مارس 2015 من المخيم الذي كانوا يقيمون فيه، استقروا من جديد في مخيم ثانٍ يقع في شان - سور - مارن (Champs-sur-Marne)، وهو مخيم تشغله عائلات أخرى من مجتمع الروما أيضاً ويقع على قطعة أرض تابعة للوكالة العامة لتهيئة مدينة مارن لا فاليه (Marne-la-Vallée).

2-2 وبموجب قرار مؤرخ 10 نيسان/أبريل 2015، وجه رئيس بلدية شان - سور - مارن إنذاراً إلى المقيمين في المخيم بمغادرة المكان في غضون ثمان وأربعين ساعة، وإن لم يفعلوا ستضطر السلطات إلى إخلائهم بالقوة. فتقدمت صاحبة البلاغ إلى المحكمة الإدارية في مولان (Melun) بالتماس مستعجل لوقف انتهاك حرياتهم الأساسية⁽¹⁾، طلبت فيه تعليق تنفيذ قرار رئيس البلدية وتعيين محام.

2-3 وبأمر مؤرخ 16 نيسان/أبريل 2015، رفضت المحكمة المذكورة الطعن المقدم من صاحبة البلاغ، معتبرة أن قرار رئيس البلدية "لا ينطوي على إغفال واضح لشروط الضرورة والتناسب"، وذلك نظراً إلى ما تبين من مخاطر على أمن المقيمين في المخيم⁽²⁾. واعتبرت المحكمة، بالإضافة إلى ذلك، أن قاضي الأمور المستعجلة غير مختص بتعيين محامٍ في إطار هذا الإجراء. وفي اليوم ذاته، تم إخلاء صاحبة البلاغ وأفراد أسرتها، وغيرهم من المقيمين في شان سور مارن، من المخيم. وتؤكد صاحبة البلاغ أن السلطات أعلمتهم بأنه يتعذر عليها أن توفر لهم مأوى، وذلك على الرغم من أن الأشخاص بلا مأوى يحق لهم الحصول على مسكن في حالات الطوارئ. وظلت صاحبة البلاغ وأفراد أسرتها، وغيرهم من المقيمين الذين تم إخلائهم من المخيم، ينتظرون لمدة ساعات على حافة الطريق دون أن يحصلوا على أي معلومات بشأن مصيرهم.

(1) تحتج صاحبة البلاغ بالمادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (الحق في الحياة الخاصة والأسرية) والمادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل (مصالح الطفل الفضلى) كما تحتج بحقوقهم في حرية التنقل وحرمة البيت.

(2) وبخاصة "توصيل الكهرباء باستخدام أسلاك كهربائية عارية، وللجوء إلى إشعال النار في المخيم، وأكواخ مبنية بمواد رديئة وقابلة للاشتعال".

2-4 وطعننت صاحبة البلاغ بالاستئناف أمام مجلس الدولة. وبموجب قرار مؤرخ 7 كانون الثاني/يناير 2016، رفض مجلس الدولة طلب صاحبة البلاغ، ولكن قضى بإلغاء الأمر الصادر عن المحكمة الإدارية في مولان بسبب عيب في الإجراءات⁽³⁾.

2-5 وفي 7 تموز/يوليه 2016، رفعت صاحبة البلاغ شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي لم تبت بعد في الموضوع. وادعت صاحبة البلاغ في هذه الشكوى أنها تعرضت للوصم والمضايقة بسبب اثنتيها، ووقعت ضحية انتهاك حقها في احترام حياتها الخاصة والأسرية وفي عدم انتهاك حرمة منزلها، هذا بالإضافة إلى حرمانها من الحق في سبيل انتصاف فعال.

2-6 وتدعي صاحبة البلاغ أن إخلاءها وأفراد أسرتها من مخيم شان سور مارن كانت له آثار سلبية على المسار الدراسي لكل من ب. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س. فابنتها ب. س. س.، التي كانت تبلغ من العمر 10 سنوات وقت إخلاء الأسرة من المخيم، كانت مسجلة في المدرسة العامة وكانت تنتقل بمعية متطوع كان ينقل الأطفال الروما إلى المدرسة على متن عربته الخاصة. ومنذ شتاء عام 2015، لم يعد هذا المتطوع قادراً على مواصلة اقتياد الأطفال لأسباب شخصية، وبالتالي اضطرت ابنتها إلى الانقطاع عن الدراسة. وتشير صاحبة البلاغ أيضاً إلى أن الأسرة تعيش اليوم في كوخ بُني باستخدام مواد قابلة للاشتعال وتعدم فيه مياه الشرب والكهرباء ولا يوجد به مرحاض. وقد تعرضت من جديد، هي وأفراد أسرتها، للإخلاء من مخيم كانوا يقيمون فيه بتاريخ 3 آب/أغسطس 2016، ثم في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2016.

2-7 وتؤكد صاحبة البلاغ أن الوقائع المعروضة في إطار هذه القضية تندرج ضمن ممارسة إدارية تهدف إلى الإخلاء القسري للروما، حيث تسجّل سنوياً الآلاف من عمليات الإخلاء⁽⁴⁾.

الشكوى

3-1 تزعم صاحبة البلاغ أن الدولة الطرف انتهكت حقوق كل من ب. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س.، المكفولة لهم بموجب المادة 3 من الاتفاقية نظراً إلى أن مصالح الطفل الفضلى لم تشكل أحد الاعتبارات الأساسية لا في قرار رئيس بلدية شان سور مارن ولا في القرارات القضائية التي صدرت في أعقاب إخلاء أفراد أسرتها من المخيم. وتؤكد أن رئيس البلدية كان يدرك أن أطفالاً يعيشون في المخيم، ولكنه حرص على الرغم من ذلك على تنفيذ قرار الإخلاء دون اتخاذ أية تدابير لتوفير السكن البديل.

3-2 وتؤكد صاحبة البلاغ أن الدولة الطرف انتهكت المادة 4 من الاتفاقية على أساس أن تعميماً إدارياً بتاريخ 26 آب/أغسطس 2012 نص على اتخاذ تدابير اجتماعية تهدف إلى

(3) اعتبر مجلس الدولة أن قاضي الأمور الاستعجالية أخطأ عندما اعتبر أنه غير مختص بتعيين محامٍ في إطار هذا الإجراء.

(4) تذكر صاحبة البلاغ التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية تحت عنوان "مكروهون على التسكع: عمليات الإخلاء القسري للروما في فرنسا" (تشرين الأول/أكتوبر 2013) تقرير مجموعة Romeurope "أعمال مضايقة ووصم: السياسات والخطابات العامة تزيد من سوء أحوال سكان الأحياء الفقيرة" (2014)، كما تشير إلى التقارير السنوية للمركز الأوروبي لحقوق الروما ورابطة حقوق الإنسان بشأن تعداد عمليات الإخلاء التي تستهدف الروما في فرنسا.

ضمان احترام حقوق المقيمين في الأحياء الفقيرة. غير أن السلطات البلدية لم تراعى هذا التعميم في القضية الراهنة، ولا سيما ما يتعلق بأحكامه ذات الصلة بالسكن والتعليم.

3-3 وتزعم صاحبة البلاغ وقوع انتهاك لحقوق كل من ب. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س.، المكفولة لهم بموجب المادة 24 والمادة 27 (الفقرة 3) من الاتفاقية، لأن السلطات الوطنية تركتهم دون مسكن، وبالتالي فهي لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع أي خطر يمكن أن يهدد صحة الأطفال ولمساعدة صاحبة البلاغ على تأمين مستوى معيشي كافٍ يكفل نمو أطفالها.

3-4 وتدعي صاحبة البلاغ أن الدولة الطرف انتهكت حقوق كل من ب. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س.، في التعليم، وهي الحقوق التي تكفلها لهم المادة 28 من الاتفاقية. وبوجه الخصوص، لم تتخذ الدولة الطرف تدابير تكفل لابتها ب. س. س. مواصلة تعليمها وتتيح إمكانية نيل التعليم لكل من ك. أ. س.، وك. م. س.

3-5 وتزعم صاحبة البلاغ أن إخلاء أفراد الأسرة من مخيم شان سور مارن شكّل معاملة لا إنسانية ومهينة بالنسبة إلى كل من ب. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س.، بالمفهوم الوارد في المادة 37(أ) من الاتفاقية. فقد نُفذت عملية هدم المنزل على مرأى من الأطفال وفي ظل العجز التام لوالدتهم⁽⁵⁾.

3-6 وفي الختام، تدعي صاحبة البلاغ حدوث انتهاك للمادة 2، مقروءة بالاقتراح مع المواد 3 و4 و24 و27 (الفقرة 3) و28 و37(أ) من الاتفاقية، لأن عملية الإخلاء تندرج ضمن سياسة تمييزية تستهدف أقلية الروما الإثنية في فرنسا.

ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية

4-1 في 18 نيسان/أبريل 2017، أشارت الدولة الطرف إلى أن البروتوكول الاختياري دخل حيز النفاذ بالنسبة إلى فرنسا في 7 نيسان/أبريل 2016. أما الشكوى التي رفعتها صاحبة البلاغ، فتتعلق بإخلائها وأسرتها من مخيم شان سور مارن بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2015، وذلك عقب القرار الذي اتخذته رئيس البلدية بتاريخ 10 نيسان/أبريل 2015. ورغم أن صاحبة البلاغ تشير إلى أنها خضعت لعمليات إخلاء أخرى، بما في ذلك في آذار/مارس 2015 ثم في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2016، فإن الوقائع المعروضة في إطار هذا البلاغ والتي كانت موضوع إجراءات محلية تمثلت في طعن أمام المحكمة الإدارية في مولان ثم أمام مجلس الدولة، هي وقائع تتعلق بعملية إخلاء تمت في نيسان/أبريل 2015. وبالتالي، فإن هذه الوقائع حدثت قبل دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة إلى فرنسا.

(5) تحتج صاحبة البلاغ بالاجتهادات السابقة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مسقدسيفا وآخرون ضد بلجيكا، رقم 07/41442، 19 كانون الثاني/يناير 2010، وقضية بويوف ضد فرنسا، رقم 07/39472 و07/39474، 19 كانون الثاني/يناير 2012، لتبين أن الأطفال الذين يقفون على عجز ومعاونة والديهم المحتجزين هم أطفال يعيشون تجربة يمكن أن تشكّل إساءة معاملة بالنسبة لهم. وتحتج صاحبة البلاغ أيضاً بقضية د. ه. وآخرون ضد الجمهورية التشيكية، رقم 00/57325، CEDH2007-IV، وقضية م. س. س. ضد بلجيكا واليونان، رقم 09/30696، CEDH2011، لتبين كيف أن التخلي عن أشخاص يعيشون في حالة ضعف دون مسكن هو فعل يمكن أن تنجر عنه المسؤولية بموجب المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

4-2 زد على ذلك أن الدولة الطرف تعتبر أن صاحبة البلاغ لم تستنفد جميع سبل الانتصاف المتاحة محلياً في إطار القضية المعروضة على اللجنة، وذلك لأن الالتماس المستعجل المقدم إلى المحكمة الإدارية في مولان من أجل منع انتهاك الحقوق الأساسية لصاحبة البلاغ والطعن بالاستئناف المقدم إلى مجلس الدولة، هما طلبان رفعتهما صاحبة البلاغ بالأصالة عن نفسها ولحسابها هي وحدها، دون أن تشير بالتحديد إلى حالة ب. س. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س. وفي الالتماس المستعجل المقدم إلى المحكمة الإدارية، تكتفي صاحبة البلاغ بالإشارة، في مناسبة واحدة، إلى مصالح الطفل الفضلى، دون أن تتعمق في التحليل ودون أن تقدم أي دفعات تخص بالتحديد ب. س. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س. وفي مذكرات الاستئناف أمام مجلس الدولة، تثير صاحبة البلاغ بشكل عام مسألة التحاق الأطفال بالمدرسة ومصالح الطفل الفضلى. غير أن هذه الإشارات تبقى ذات طابع عام فحسب، ولا تتعلق بشكل مباشر ومحدد بأي من ب. س. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س. ثم إن المواد التي تزعم صاحبة البلاغ أنها انتهكت لم تكن مشمولة في أسباب الطعن التي أثارها صاحبة البلاغ في إطار الإجراءات أمام الهيئات القضائية المحلية، عدا ما يتعلق بمصالح الطفل الفضلى⁽⁶⁾.

4-3 وفي الختام، تشير الدولة الطرف إلى أن شكوى تتعلق بنفس الأحداث ونفس الوقائع قيد النظر في إطار هذا البلاغ، معروضة في الوقت الراهن على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي لم تبت فيها بعد. وبناءً عليه، فإن اللجنة ستنتظر في "المسألة نفسها" المعروضة على المحكمة بالمفهوم الوارد في المادة 7(د) من البروتوكول الاختياري.

تعليقات صاحبة البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف

5-1 في 23 أيار/مايو 2017، أعلمت صاحبة البلاغ اللجنة بأن الأسرة لا تزال تقيم في حي فقير يقع في بلدية شان سور مارن، وأن ب. س. س. س. انقطعت عن الدراسة، في حين أن ك. أ. س. وك. م. س.، اللذين هما الآن في سن التعليم الإلزامي في فرنسا، لتعدّر تسجيلهما في المدارس العامة التي اتصلت بها صاحبة البلاغ. وأفادت بأن الأسرة لا تتلقى أي مساعدة عامة وتعتمد فقط على ما تتلقاه من معونة من منظمات غير حكومية.

5-2 وتفيد صاحبة البلاغ بأن الإخلاء تم في 16 نيسان/أبريل 2015، لكن الآثار الناجمة عن هذا الحادث، وبخاصة انقطاع كل من ب. س. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س. عن الدراسة، تواصلت بعد التاريخ المذكور ولا تزال متواصلة حتى اليوم⁽⁷⁾.

(6) تشير الدولة الطرف إلى اجتهادات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في قضية ستيفنس ضد جامايكا (CCPR/C/55/D/373/1989)، بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 1995، وقضية سينغ ضد فرنسا (CCPR/C/106/D/1852/2008)، بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ضمن قضايا أخرى، وهي اجتهادات مفادها أنه لا يتعين على شخص يدعي أنه ضحية انتهاك لحق من حقوقه المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن يستشهد صراحة بمادة بعينها من العهد. وبالمقابل، ينبغي أن يثير، في إطار الإجراءات المحلية، الحقوق الأساسية المشمولة بالانتهاك كيما يتسنى للهيئات القضائية الوطنية تدارك الانتهاك المزعوم أولاً.

(7) تستشهد صاحبة البلاغ بقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مولدوفان وآخرون ضد رومانيا (رقم 2)، رقم 98/41138 ورقم 01/64320، CEDH 2005-VII، وبالآراء التي اعتمدها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قضية نوبلي ضد أستراليا (CRPD/C/16/D/7/2012).

3-5 وتؤكد صاحبة البلاغ أنها استنفدت جميع سبل الانتصاف المتاحة على الصعيد المحلي. وتشير إلى أنها أثارَت مسألة مصالح الطفل الفضلى في الالتماس المستعجل الذي تقدمت به من أجل وضع حد لانتهاك حقوقها الأساسية دون أن يمثلها محامٍ في إطار هذا الإجراء. وتؤكد أيضاً أنها أشارت بوضوح إلى حقوق أبنائها عندما أثارَت الحق في التعليم في إطار الطعن المقدم إلى مجلس الدولة. وتضيف بالقول إن مسألة التمييز على أساس الانتماء الإثني قد أثارَتها بشكل ضمني في الدفوع التي قدمتها، حيث أكدت أنها هي وأبنائها ينتمون إلى أقلية تعاني من حالة ضعف، هي مجتمع الروما، وبالتالي فقد كانت هي وأفراد أسرتها بحاجة إلى حماية خاصة.

4-5 أما بخصوص الشكوى المعروضة على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تشير صاحبة البلاغ إلى أنها استندت في هذه الشكوى إلى انتهاكات مختلفة، وهي بالتحديد التدخل في حياتها الخاصة والأسرية وعدم وجود سبيل انتصاف ذي جدوى. وبناءً عليه، فإن الشكوى المعروضة على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لا تتعلق بنفس الحقوق الأساسية.

المسائل والإجراءات المعروضة على اللجنة

النظر في المقبولية

1-6 قبل النظر في أي ادعاء يرد في بلاغ ما، يجب على اللجنة، وفقاً للمادة 20 من نظامها الداخلي، أن تقرر ما إذا كان البلاغ مقبولاً أم غير مقبول بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

2-6 وتحيط اللجنة علماً بادعاءات صاحبة البلاغ التي مفادها أن الأسرة، بمن فيها ب. س. س.، وك. أ. س.، وك. م. س.، أُخليت بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2015 من المحيم الذي كانت تقييم فيه تنفيذاً لقرار بلدي مؤرخ 10 نيسان/أبريل 2015 وأن الطعن الذي تقدمت به صاحبة البلاغ اعتراضاً على تنفيذ القرار المذكور رفضته المحكمة الإدارية في مولان في 16 نيسان/أبريل 2015، كما رفضه مجلس الدولة في إطار إجراء استئناف بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2016. وتلاحظ اللجنة أن جميع الوقائع المعروضة في إطار هذا البلاغ، بما في ذلك القرار الصادر عن مجلس الدولة، بصفتها آخر هيئة يمكن الطعن أمامها، هي وقائع حدثت قبل 7 نيسان/أبريل 2016، تاريخ دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة إلى الدولة الطرف⁽⁸⁾.

3-6 وبناءً على ذلك، تعلن اللجنة أن الشكوى غير مقبولة من حيث الاختصاص الزمني بموجب المادة 7(ز) من البروتوكول الاختياري.

7- وتقرر لجنة حقوق الطفل ما يلي:

- (أ) أن البلاغ غير مقبول بموجب المادة 7(ز) من البروتوكول الاختياري؛
 (ب) أن يحال هذا القرار إلى صاحبة البلاغ وإلى الدولة الطرف للاطلاع عليه.

(8) انظر قرار لجنة حقوق الطفل في قضية *ه. أ. ضد إسبانيا* (CRC/C/69/D/1/2014) المؤرخ 4 حزيران/يونيه 2015، الفقرة 2-4.